الوكيل الوطني ودوره في صنع القرار البريطاني في الساحل المتصالح ١٨٢٣ ـ ١٩٤٩

* د. فاطمة الصايغ

مقدمة

إذا كانت الدراسات التي تناولت بشكل منفرد الإدارة البريطانية في الخليج العربي بالنقد والتحليل قليلة، فإن الدراسات الخاصة بالإدارة البريطانية في ساحل عمان أو منطقة الامارات اليوم ـ نادرة فالادارة البريطانية في منطقة الامارات بدأت بالتقريب عام ١٨٢٣م بتعيين ممثل لها في الشارقة. ولمدة قرن وربع القرن تقريبا كان هذا الوكيل هو قناة الاتصال الوحيدة بين بريطانيا ومشيخات الساحل، فكان له أكبر الأثر على معظم قرارات بريطانيا تجاه المنطقة. ومما أثار الجدل حول هذه الشخصية كونها مختلفة عن باقي وكلاء بريطانيا في الخليج. ففي حين كان كل الوكلاء من الجنسية البريطانية، كان الوكيل الوطني في الشارقة من أبناء المنطقة مما أضفى على آرائه وزناً كبيراً وأثار حوله الكثير من الجدل. إلا أن كل ماحظيت به هذه الشخصية من دراسة لا يتعدى بضعة سطور في الدراسات العربية والأجنبية وكلها تأتي ضمن دراسات عامةا عن الخليج والساحل، ولعل أسباب العزوف عن دراسة هذا الموضوع نتيجة للحساسية المفرطة التي قد يسببها خاصة وأن معظم الذين لعبوا دوراً في الأحداث من شخصيات محلية وعربية وبريطانية مازالت تعيش بيننا.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على الوثائق المتوفرة عن منطقة الساحل في مراكز الوثائق البريطانية في لندن وهي مكتب حكومة الهند (IOL)، وكتب الوثائق العام (PRO) وتحتوي هذه الوثائق على تقارير الوكلاء البريطانيين في الخليج والرسائل المتبادلة بينهم وبين الوكيل الوطني، هذا فضلاً عن التقارير التي يكتبها الوكيل الوطني نفسه عن المنطقة والتي تعتبر سجلاً دقيقاً لتطور الإدارة البريطانية في الساحل.

جامعة الإمارات العربية المتحدة / كلية الآداب ـ قسم التاريخ

بالإضافة إلى الوثائق المنشورة وغير المنشورة فقد اعتمدت أيضا على المقابلات الشخصية المحلية التي أجريتها مع أشخاص عايشوا تلك الفترة ولعبوا دوراً في صناعة الأحداث فيها. كذلك اعتمدت على كتابات الرحالين العرب والغربيين بالإضافة إلى المصادر الثانوية العربية منها والأجنبية.

أما المنهج الذي اتبعته، فإنني درست أولا بداية العلاقة بين منطقة الامارات وحكومة الهند البريطانية ثم الأسباب التي دفعت حكومة الهند إلى استحداث هذا المنصب. ودور الوكيل في صنع القرار البريطاني تجاه الساحل والعوامل التي أدت إلى زيادة نفوذه. وقد تطرقت في هذا الموضوع إلى دراسة العلاقة بين الوكيل والشيوخ، تلك العلاقة التي لعبت دورا فعالا في توجيه السياسة البريطانية تجاه الساحل. وقد وصل نفوذ الوكيل الوطني ذروته في الثلاثينيات من القرن العشرين، عندما كانت بريطانيا في قمة احتياجها إلى شخص محلي لتسهيل حصولها على الامتيازات الجوية والنفطية، قبل أن يبدأ نفوذه بالتلاشي في الأربعينيات من هذا القرن عندما عينت بريطانيا عام ١٩٣٧م ضابطا بريطانيا على الساحل قبل الغاء المنصب نهائيا عام ١٩٤٩م.

الموضوع:

جاء البريطانيون إلى منطقة الإمارات، وسيطروا عليها لمدة قرنين من الزمان، تركوا خلالها آثاراً عميقة على تاريخ المنطقة بأسرها. فمن خلال وجودهم في مستعمرتهم الكبرى الهند، ورغبتهم في السيطرة على الطريق التجاري الذي يمر عبر الخليج ويربط الهند بالعراق، مدّوا سيطرتهم على ضفتي الخليج، ودخلوا في منافسة مع القوى المحلية التي تسيطر على هذه الشواطىء. وانتهى الأمر بالغلبة للبريطانيين الذين استخدموا شتى أنواع الظلم والتعسف والقمع لفرض سيطرتهم. ومن المعروف أنه رغم العلاقات الطويلة بين بريطانيا ومنطقة الإمارات، فإنه لم يكن لبريطانيا وجود ملموس في المنطقة. فلم يكن لها قوات مرابطة أو قواعد عسكرية، ولم يكن لها قلاع أو حصون أو جاليات سكانية تعيش في المنطقة. إضافة إلى أنه لم يكن لها حتى نهاية الثلاثينيات موظف بريطاني مقيم، يرعى المصالح البريطانية المتنامية. فلقد اعتمدت بريطانيا كلياً على شخصية الوكيل الوطني الذي كان يتم اختياره من بين سكان المنطقة ليمثلها وليضمن مصالحها، وكذلك اعتمدت وجود البوارج (السفن) البريطانية الدائم في مياه الخليج.

وقد ظل الوكيل الوطني لمدة قرن وربع القرن، ممثلا للمصالح البريطانية في المنطقة أي بمثابة سفير، وإن كان في منزلة أقل. وهو عين بريطانيا الساهرة على ساحل عمان وأداة الاتصال الوحيدة بينها وبين شيوخ الساحل، وبالرغم من ذلك فإن الدراسات التي تناولت دوره قليلة جداً. لذلك ظلت طبيعة عمله مبهمة، وتأثيره على السياسة المحلية وعلى علاقات بريطانيا تجاه الساحل، يشوبها الكثير من الجدل والتأويل. فقد كان موضع اتهام وانتقاد من الجانبين: المحلي والبريطاني. على المستوى المحلي، هو متهم بأنه جاسوس بريطاني يحمي ويدافع عن المصالح البريطانية أكثر من البريطاني نفسه، وعلى الصعيد البريطاني فقد اتهم الوكيل بأنه لا يمكن أن ينسى انتماءه ولذا فهو متعاطف مع أبناء جلدته، وأنه يعمل ضد الدولة التي تستخدمه، فضلاً على أنه كثيرا ما استغل منصبه لتحقيق أغراضه الخاصة ومكاسبه الشخصية، ثم هو فوق ذلك غير مؤهل بما يكفي للقيام بدوره كممثل لبريطانيا على الساحل.

وعلى الرغم من هذه الاتهامات، فقد ظلت بريطانيا تستفيد من خدماته، وظل سكان الساحل يتعاملون معه بكل احترام. ترى ما الذي جعل الوكيل الوطني يستمر في أداء مهامه فترة طويلة رغم الانتقادات الموجهة إليه؟

وحتى تجيب الدراسة عن هذا التساؤل، فقد تم تقسيمها إلى مراحل تاريخية موزعة كما يلي: المرحلة الأولى، وتمتد من عام ١٨٢٣ ـ ١٨٥٠م وفي هذه المرحلة اعتمدت بريطانيا على وكلاء من أبناء الساحل الإيراني. أما المرحلة الثانية فقد امتدت من عام ١٨٥٠ ـ ١٩٣٦م وفي هذه المرحلة كان الوكيل الوطني من أبناء الساحل وانحصر المنصب في عائلة السركال، وبقي منصب الوكيل منوطا بهذه العائلة لأكثر من سبعين سنة، وقد لعب خلالها الوكيل الوطني دوراً متميزاً كما سنبين في ثنايا هذا البحث. والمرحلة الثالثة تمتد من ١٩٣٦م ـ ١٩٤٩م وفيها اعتمدت بريطانيا على وكيل من أبناء الخليج العربي من غير مواطني الساحل وذلك لحاجتها إلى موظف على دراية بطرق الإدارة الحديثة في وقت ازدادت المصالح النفطية البريطانية في المنطقة.

بداية العلاقة بين منطقة الإمارات وبريطانيا:

يعتقد بأن العلاقات بين منطقة الامارات وبريطانيا قد بدأت عام ١٨٠٦م، أي بعد الحملة البريطانية الأولى، عندما عقد الكابتن ديفيد ستون David Seton معاهدة مع عبدالله كروش، ممثل الشيخ سلطان بن صقر القاسمي، في بندر عباس[1] وقد أعادت هذه المعاهدة السلام إلى

١ ـ انظر علي محمد راشد، الاتفاقيات السياسية والاقتصادية التي عقدت بين إمارات ساحل عمان وبريطانيا، ١٨٠٦ ـ ١٩٧١، دولة الإمارات، ١٩٨٩، ص ٤٢ ـ ٤٣.

مياه الخليج فترة قصيرة، وضمنت الحماية لسفن شركة الهند الشرقية من الهجمات المتكررة للقواسم، إذ اتفق الطرفان على وقف تلك الهجمات. ولكن بعد معاودة الهجوم القاسمي على السفن التجارية البريطانية، لجأت بريطانيا إلى إرسال حملاتها الكبرى على الساحل في الأعوام ١٨٠٩م و١٨١٩م. وتم فرض معاهدة السلام العامة عام ١٨٢٠م التي ضمنت السيطرة البريطانية على المنطقة بعد تلك الحملات، والتي نتج عنها تدمير رأس الخيمة وأسطول القواسم. وعلى أثر هذه المعاهدة تم وضع الأسس التي حكمت العلاقة بين بريطانيا ومشيخات الساحل لفترة القرن والنصف التالية، وأصبح من المسلم به بعد اتفاقية ١٨٢٠م أن بريطانيا في حاجة إلى سياسة واضحة وقوية، حتى لا تسوء الأمور بينها وبين أهل المنطقة، كما ساءت من قبل. ولذلك اقترحت حكومة الهند إنشاء قاعدة بحرية في المنطقة لمراقبة تطورات الأوضاع، ورغم هذا الاقتراح فقد كانت حكومة الهند قلقة بشأن النفقات التي قد تترتب عليها من جراء زيادة التزاماتها نحو المنطقة. وفي عام ١٨٢٢م رأى جون مكالويد (John Macloued) الذي عين مقيما سياسيا في الخليج، ضرورة إجراء بعض التغييرات الإدارية حين قام بزيارة للساحل في يناير ١٨٢٣م واجتمع مع الشيوخ وأعيان المنطقة واقترح في تقريره لحكومة الهند إنشاء وكالة وطنية في الشارقة، مقر شيخ القواسم سلطان بن صقر، لتزويد حكومة الهند بالمعلومات عن (ساحل القراصنة) كما أسماه[1]، ووافقت حكومة الهند على هذا الاقتراح وتم وضعه موضع التنفيذ على الفور، وعين علي رضا خان أول وكيل وطني هناك، وبتعيين علي رضا خان تكون المرحلة الأولى من دور الوكيل الوطني قد بدأت.

المرحلة الأولى ١٨٢٣ ـ ١٨٥٠م:

تسلم علي رضا خان منصبه رسميا عام ١٨٢٥م، وقد اختاره الإنجليز لكفاءته غير العادية لتولي منصب ممثل بريطانيا على الساحل، براتب شهري قدره ١٥٠ روبية (منذ أبريل ١٩٣٠ ارتفع راتب الوكيل الوطني إلى ٥٠٠ روبية في الشهر) هندية، ولكن رضا خان كان مستاء ودائم الشكوى من العداء الذي كان يناصبه إياه الشيخ سلطان بن صقر، وتذمر من مراقبة كل تحركاته، وأنه لا يسمح لأصدقائه بزيارته، وأن الشيخ لا يعامله بأدنى حد من الاحترام، مما دعا بريطانيا في العام نفسه لتعيين شخص آخر مكانه قادر على المراوغة، هو الملا حسين الذي عرف بالحنكة والدماثة. وسرعان ما أظهر براعة فائقة في التكيف مع الأوضاع المحلية على الساحل، وفي بناء علاقات جيدة مع القواسم، وخاصة مع الشيخ صالح، شقيق الشيخ سلطان بن

١ ـــ Penelope Tuson, The Records of the British Residency and Agencies in the Persian Gulf London, 1979, p. 127.

صقر ونائبه على الشارقة حتى عام ١٨٣٨م. واستطاع الملا حسين في الوقت نفسه أن يكسب ثقة الإنجليز وأن يكون عينهم الساهرة على الساحل، ومع ذلك لم يكن الإنجليز راضين تماما عنه، فقد شكا المقيم السياسي من أن الوكيل الوطني لا يوافيهم بكل ما يحدث على الساحل، فعلى سبيل المثال لم يذكر الوكيل في تقاريره شيئا عن رحلة قام بها الشيخ سلطان بن صقر عام ١٨٢٦م إلى لنجة ولم يشرح أسبابها ودوافعها، وأنه يهمل إرسال المعلومات الهامة التي من أجلها عُين في ذلك المنصب. وتكشف هذه الشكوى أن الهدف الرئيسي من تعيين بريطانيا وكيلا وطنيا على الساحل، هو تزويدها بالمعلومات اللازمة لها عن الأوضاع المحلية في المنطقة. ولم تكن مهمة الوكيل محددة أو واضحة بل كان على الوكيل أن يجتهد في عمله في ظل ظروف صعبة ووسائل مواصلات شبه معدومة. وحين توفى الملا حسين في عام ١٨٤٩م فضلت بريطانيا إبقاء المنصب في عائلته نفسها، فعينت محله ولده محمدا الذي لم يكن بكفاءة أبية، فطرد، وحل محله شقيقه أحمد، ولكن أحمد لم يكن بأفضل من أخيه فأسندت الوكالة الوطنية إلى مقيم جديد اسمه الحاج يعقوب[1] يتضح من هذه المرحلة أن حاجة بريطانيا لخدمة الوكيل لم تكن قد اتضحت كل الوضوح، وأن تعيين الوكيل كان لأغراض فرض النفوذ والسيطرة في منطقة عُرفت بعدائها لبريطانيا. وبالتالي فإن أهم مهام الوكيل كانت مراقبة الأوضاع العامة في الساحل دون الدخول في أي إجراءات إدارية. فلم تكن بريطانيا مهتمة بالمنطقة نفسها ولكن بوضعها المتميز على الطريق إلى الهند ولكن المرحلة التالية ستشهد تطوراً كبيراً في مهام وواجبات الوكيل الوطني.

المرحلة الثانية ١٨٥٠ ـ ١٩٣٦م:

بدأت مرحلة جديدة في دور الوكيل الوطني بتسلم الحاج يعقوب العمل في عام ١٨٥٠م، وقد أكمل الحاج يعقوب عمل الملا حسين، الوكيل السابق، ويبدو أنه بذل جهودا جبارة للتوفيق بين عمله وبين ولائه المحلي ومصالحه الشخصية، مما دعا الجانبين المحلي والبريطاني إلى توجيه النقد له باستمرار، كما أن علاقة الحاج يعقوب بالشيخ سلطان بن صقر لم تكن أفضل من علاقة أسلافه به. ففي عام ١٨٥٢م ساءت العلاقة بين الطرفين بسبب التقارير التي أرسلها الوكيل إلى المقيم البريطاني في الخليج بخصوص حجم تجارة الرقيق على الساحل، والذي يبدو أنه اتهم الشيخ بممارسة هذه التجارة. ثم تعرض الوكيل نفسه لوابل من الانتقادات البريطانية التي اتهمته بأنه يعمل في تجارة الرقيق لحسابه الخاص[2] وانتهى الأمر عام ١٨٦٦م بطرد يعقوب من منصبه، وإجراء تغييرات إدارية في هذا المنصب، بحيث يُعطي لبريطانيا سلطة أعلى في

١ ـ يعتبر الحاج يعقوب جد أسرة السركال من ناحية الأم حسب رواية السركال وبذلك يعتبر يعقوب أول عضو من هذه العائلة يتسلم منصب الوكيل الوطني.

٢ـ W. palgrave Narrative of a Year's Journeg Through Gentral and Eastern Arabia, Vol. 11.1865 P 30 2.

شؤون الساحل العربي والفارسي أيضا. وهكذا تم في هذا العام تعيين الحاج عبدالرحمن بن محمد، كوكيل في المنطقة، ونقل مقر إقامته إلى مدينة لنجة، على الساحل الفارسي، وكانت في تلك الفترة تحت سيطرة القواسم.

وتشير الوثائق إلى أن الحاج عبدالرحمن بن محمد هو مؤسس أسرة (السركال) التي تقلدت منصب الوكيل بعد ذلك لثلاثة أجيال متوالية. وظل الحاج عبدالرحمن متنقلا بين لنجة والشارقة حتى وافته المنية عام ١٨٨٠م وأثناء وجودة في الشارقة كان وكيله أبوالقاسم ينوب عنه في بعض المهمات في لنجة.

وفي تلك الأثناء كان منصب الوكيل الوطني قد تطور وأخذ شكله المعروف، وتوثقت العلاقة بين الوكالة السياسية في الساحل والوكالة البريطانية في بوشهر بفضل تحسن وسائل المواصلات البحرية وقيام المقيم السياسي بزيارة سنوية إلى الساحل للتعرف على الأوضاع هناك. والواضح من ملفات الوكالة السياسية في بوشهر، أن تقارير الوكلاء الوطنيين خلال القرن التاسع عشر كانت دائمة ودقيقة ومفصلة ومهما يكن من أمر فإن مايهم بريطانيا في تلك الفترة هو استتباب السلام البحري، أما مايحدث بين الشيوخ من منازعات ومنافسات لا تؤثر على الوضع الراهن في المنطقة، وأمر لا يهم بريطانيا كثيراً.

وقد لعب الوكلاء الوطنيون دوراً هاماً في تشكيل السياسة البريطانية تجاه الساحل، إذ كان في مقدورهم تأليب المقيم العام في بوشهر ضد الشيوخ عن طريق المعلومات التي كانوا يقدمونها، ولم يكن هناك على الساحل موظف بريطاني ليراجع مدى صحة مايقولون. ومن ثم كان في مقدور هؤلاء الوكلاء المبالغة في رسم الصورة التي يريدون إبرازها بالتهويل أو التهوين من شأن حادث ما، وساعدهم على ذلك موقع بوشهر البعيد عن الساحل. ونظرا لضعف الراتب الشهري المخصص لهم، والذي لم يتغير حتى ثلاثينيات هذا القرن، فقد مارس الوكلاء التجارة بجانب وظائفهم، وأصبحوا بذلك أثرياء ينفقون في معظم الأحيان على المنصب من جيوبهم الخاصة. وكثيراً مادخل الوكلاء في ممارسات تجارية غير مشروعة كتجارة الرقيق مثلا مما دعا بريطانيا أن تكون أكثر صرامة مع وكلائها الوطنيين على الساحل.

ومع نهاية القرن التاسع عشر، شهد منصب الوكيل تغيرات جذرية نتيجة تطورات الأوضاع السياسية في المنطقة. فقد بدأت الأطماع الأجنبية تتركز على منطقة الخليج، فالفرنسيون والألمان والعثمانيون والروس، كانوا يسعون للحصول على موطىء قدم على سواحل الخليج، وبالإضافة إلى الخطر الأجنبي، فقد شهدت المنطقة أيضا ظهور تنافسات إقليمية. إذ قام الإيرانيون في العام ١٨٨٨م بمحاولة إنشاء قاعدة لهم على الساحل العربي، وإبعاد النفوذ البريطاني، وأدركت

بريطانيا مغزى هذه التحركات وسعت لتقوية نفوذها في المنطقة، وبما أن الوكيل الوطني هو أداة من أدوات السيطرة البريطانية، فقد منحته مـزيدا من السلطات. وكان منصب الوكيل في تلك الفترة يتولاه أبوالقـاسم (١٨٨٠م ـ ١٨٩٠م) وهو شخص قدير وذو خبرة ودراية بـالمنطقة. وقد ظل طوال فترة توليه منصبه متنقلا بين الشـارقة ولنجة على الساحل الفارسي. حتى تم الاحتلال الايراني للنجة في العام ١٨٨٧م. وكانت لنجة تتحكم في مضيـق هرمز، وبفقدانها فقد القواسم أهم معقل من معاقلهم على الساحل الفارسي. وبوفاة أبـوالقاسم عام ١٨٩٠م تبدأ فترة جديدة من السيطـرة البريطـانيـة المطلقة على المنطقـة بأسرهـا، تخللهـا إبـرام الاتفـاقيات المانعـة عـام ١٨٩٢م. كما تولى منصب الـوكيل الوطني وكلاء كان لهم تأثير كبير على صنع القـرار البريطاني تجاه الساحل.

عين حـاجي عبداللطيف السركـال عـام ١٨٩٠م وفي عهده تبلـور منصب الـوكيل ليصبح الأكثر أهمية على السـاحل، بل ويضاهي منصب الشيخ إن لم يكن أكثر أهمية منه. وقـد ساعد عبداللطيف على أداء مهمته عـاملان: أولهما طول مدة تـوليه منصبه الذي امتـد إلى زهاء ثلاثين عاما، والعـامل الثاني هو العلاقة الحميمـة التي كونها مع بعض شيوخ الساحل والتي سـاعدته على أن يكون أكثـر إلماما بالأحداث والمنـافسات المحلية، حتى إن بعض الشيوخ كـانوا يلجأون إليه لحل بعض المنـازعات بينهم. وعبـداللطيف هو الجيل الثـاني من أسرة السركال الـذي يتولى هـذا المنصب. وكما تشير الوثـائق، فإن كلمـة (السركال) التي التصقت بـالأسرة هي في الأصل «السركار» وهي مصطلح هندي يطلق على الحكـومة بل تعني الحكومة بالتحـديد. لكن إحلال الـلام الأخيرة محل الراء تم حين دخلت الكلمـة إلى منطقة الخليج وأخـذ الحكام يستعملـونها في خطـاباتهم ورسـائلهم إلى ممثلي ووكـلاء الحكومـة البريطانيـة، وبقيت الكلمـة مرتبطـة ومنتشرة ومتوارثة بين عائلة السركار أباً عن جد حتى اليوم[١]. وتعتبر عائلة يعقوب أول عائلة تحمل لقب (السركال) ويعود أصل العائلة إلى بلدة سديـر في نجد ثم انتشروا، كما تقول مصادر العائلة، في مناطق الإحساء والبحرين وعمان وساحل إيران الجنوبي وذلك منذ عام ١١٣٦م[٢]. أما بعض المصادر البريطانية فترجح أن أصل العائلة يعـود إلى جزيرة (خرج) على الساحل الفارسي، وأنها من العرب المتحولة أي العرب الهولة[٣]. وقد ارتبطت أسرة السركال بمنصب الوكيل، كما ارتبط هذا المنصب بأسرة السركال من خلال تولي ثلاثة من أفرادها لهذا المنصب على مدى ثلاثة أجيال

١ ـ مقابلة خاصة أجرتها الباحثة مع السيد ناصر عبداللطيف السركال ١٠ مارس ١٩٨٦.

٢ ـ I. O. I 7 R, L/P&S/12/3747, PR, C. C. Barrett, to the Government of india, dated, 23 August 1929, 372 - S of 1929.

٣ ـ مقابلة خاصة مع السيد ناصر السركال.

متعاقبة استطاع خلالها هؤلاء الأشخاص أن يؤثروا تأثيراً كبيرا على السياسة البريطانية تجاه ساحل عمان، وساعدهم على ذلك عدم وجود موظف بريطاني مقيم هناك، ينفي أو يؤكد صحة الأخبار التي كانوا ينقلونها.

السركال وتطور منصب الوكيل ١٨٩٠م-١٩١٩م:

كان عهد عبداللطيف السركال هو عصر السيطرة البريطانية المطلقة على منطقة الساحل المتصالح بخاصة، وعلى منطقة الخليج بعامة. هذه السيطرة التي أدت في النهاية إلى تحويل الخليج إلى بحيرة تحرسها المدمرات البريطانية. ومع نمو المصالح البريطانية، فقد ازدادت أيضا المهام المطلوبة من الوكيل. ولهذا فقد ألقيت على عاتق عبداللطيف تبعات ثقال، وخاصة في الفترة التي زادت فيها حدة التدخل البريطاني في الشؤون الداخلية للإمارات وترتب على الوكيل أن يقدم لبريطانيا صورة أوضح عن الوضع على الساحل.

وعلى الرغم من الخدمات القيمة التي كان عبداللطيف يسديها للإنجليز، فإنهم كما أشرنا سابقا، لم يكونوا راضين تماما عنه وفكروا في عدة مناسبات أن يحلوا محله موظفا بريطانيا يرعى مصالحهم، غير أن الظروف السياسية والمناخية على الساحل لم تشجع حكومة الهند على اتخاذ ذلك القرار. بالإضافة إلى أن وجود وكيل محلي يوفر على الإنجليز مشقة التعامل والاتصال بالشيوخ التي ليس في الإمكان القيام بها إلا بواسطة موظف يتقن اللغة العربية ويعرف العادات المحلية، ولهذا استمرت بريطانيا في الاعتماد على خدمات الوكيل الوطني وإن طورت عمليات الاتصال به كزيادة زيارات الضباط الإنجليز للساحل، وزيارة السفن الحربية للمنطقة باستمرار.

كانت سياسة الحكومة البريطانية حتى عام ١٨٩٢م هي المحافظة على الأمن والسلام في مياه الخليج، وعقد المعاهدات المانعة بين بريطانيا وشيوخ الساحل، وبمقتضاها تعهد شيوخ الساحل بعدم بيع أو رهن أو تأجير أي جزء من أراضيهم إلا بالموافقة البريطانية كما تعهدوا أيضا بعدم استقبال أي مندوب لأي دولة أجنبية إلا بعد الموافقة البريطانية.

وقد سعت بريطانيا إلى المحافظة على الوضع القائم وإبقائه بصفة دائمة، لأنه يخدم مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية المتزايدة. وقد تضمن الوضع الراهن أيضا الإبقاء على خدمات الوكيل الوطني التي اعتبرتها بريطانيا كافية، في تلك الفترة، للحفاظ على مصالحها.

غير أنه مع بداية القرن العشرين، تطورت الأوضاع السياسية على الساحل المتصالح. فقد

أخذ شيوخ الساحل يتـذمرون من شدة التدخل البريطاني في شؤونهم، إضافـة إلى تزايد الاستياء بين السكـان المحليين الـذين تنبهوا إلى الضغط البريطـاني على اقتصـادهم، وخـاصة صنـاعـة اللؤلـؤ. ومن جانب آخـر فقد تزايـدت المصالح البريطانيـة كمّاً وكيفاً، إذ أصبح واضحـا لدى بريطانيا أن سـواحل الخليج، كالسواحل الإيرانية، تضم تربتهـا ثروة نفطية كبيرة، من ثم تحتم تشديـد القبضة على هذه السـواحل. هذه الأمور مجتمعـة جعلت بريطـانيا تراجع سيـاستها في الخليج العربي بغية إدخال بعض التعديلات الإدارية التي تضمن حسن سير العمل، وتحفظ لها تمثيلا كـافيا في المنطقة. وسـوف نحاول في الصفحات التاليـة القاء الضوء على المنـاقشات التي كانت تدور داخل الحكومة البريطانية حول كيفية تشديد القبضة البريطانية على منطقة الساحل عن طـريق إحـداث تغييرات ادارية جـذريـة تمتـد الى منصب الوكيل الـوطني ودوره المتميـز في المنطقة. كما سنلقي الضـوء على العوامل التي دعت بـريطانيا إلى عـدم إحداث تلك التغييرات الجذرية في إدارتها في المنطقة.

كـان المقيم السيـاسي البريطاني في الخليـج هو السلطـة العليـا وهـو شخص يعين من قبل حكومة الهند البريطـانية وقد وصف مرة بأنه «الملك غير المتوج في الخليج» وكانت مـدينة بوشهر على السـاحل الفارسي هي مقـر إقـامته. ويـأتي تحت سلطة المقيم السيـاسي مبـاشرة، الوكـلاء السياسيون في الخليج وعددهم ثـلاثة (في الكويت ـ البحرين ـ مسقط) وهـؤلاء عادة مايختارون من بين أولئك الـذين عملـوا في سلك الخدمـة المدنيـة البريطـانيـة في الهنـد وجميعهم يخضعـون لإشراف حكـومة الهنـد البريطانيـة في دهلي وسملا. وكان النـوع في الخدمـة السياسيـة فرعـا متخصصا بـذاته، فهي خـارج حدود الإدارة الهنـدية، واللغـات المستخدمـة فيها هي العـربية والفارسية، والحكومات المختصة هي إما حكـومات مستقلة أو تحت الحماية البريطانية، كما هو الحال في الإمـارات الهندية[1]، وبخلاف المنـاصب السابقة، فإن منصب الوكيل الـوطني كان مختلفا على المناصب السـابقة، فالوكيل الـوطني عادة ما كان يختار مـن بين مواطني الساحل أو دول الخليج، وخدمته تمتد أحيانا مدى الحياة. ولم تكن معـرفة الوكيل باللغة الإنجليزية مهمة، ولذلك كان عليه الاعتماد على المترجمين من البلوش.

وعلى الرغم من إطلاق اسم (الوكيل الوطني) على ممثل الدولة البريطانية على الساحل، فإن الوكيل لم يكن دوماً مواطناً أو حتى من أصل عربي، فهو غالبا ما كان يختار من بين أفراد الجالية التجارية العربية ـ الفارسية. واختيار الوكيل من شريحة التجار يعكس اهتمامات بريطانيا الأولية في الخليج وهي رعاية مصالحها ومصالح رعاياها التجارية.

١ - Ronald E. Wingate, Not in the Limelight, London, 1959, p. 72.

وكانت أهم الصفات التي يجب توافرها في الوكيل الوطني بالإضافة إلى الخبرة في الشؤون المحلية، هي الإلمام بالعربية قراءة وكتابة وأن يكون من ذوي المكانة الاجتماعية العالية. ولم تكن معرفته باللغة الإنجليزية شرطاً ضرورياً في بداية الأمر، ولكنه أصبح كذلك عندما توسعت ونمت المصالح البريطانية على الساحل [1] أماوظائف الوكيل فهى متعددة ومتنوعة. وأهمها حماية ورعاية المصالح البريطانية والمتمثلة في رعاياها من الهنود والأجانب الموجودين على أرض الساحل كما ذكرنا، ومن وظائفه أيضا الإشراف على تنفيذ بنود الاتفاقيات المعقودة بين الشيوخ وبريطانيا، وبالرغم من أن هذه المعاهدات لم تمنح الوكيل رسميا أي سلطة معينة، فإنها قد هدفت في الأساس إلى الحفاظ على الوضع الراهن في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك كان على الوكيل حضور معظم الاجتماعات التي كانت تعقد بين الشيوخ والمسؤولين البريطانيين، وإصدار وثائق السفر للراغبين فيها وتأشيرات الزيارة للأجانب. [2] وكان الوكيل حلقة وصل بين حكومة الهند البريطانية وبين مشيخات الساحل. وكثيرا ما تنعكس علاقته الشخصية بالحكام والشيوخ على علاقة بريطانيا بتلك المشيخات.

حتى عام ١٩٣٤م كان الوكيل الوطني يخضع مباشرة للمقيم السياسي في بوشهر. وبالرغم من أن الأخير كان يزور الساحل سنويا، ظل الوكيل الوطني قناة الاتصال الوحيدة مع الساحل، ووسيلة الحصول على الأخبار والمعلومات المتعلقة به. وكان الوكيل الوطني يرفع تقاريره الدورية في بداية الأمر إلى المقيم السياسي في بوشهر، ولكن بعد أن وضعت المقيمة البريطانية على الساحل تحت إشراف الوكالة السياسية في البحرين (١٩٣٤م) أمر الوكيل الوطني برفع تقاريره إلى الوكيل السياسي في البحرين، الذي يرفعها بدوره إلى المقيم السياسي في بوشهر. وهنا يتردد السؤال ثانية لماذا لم تلجأ بريطانيا إلى تعيين موظف بريطاني يرعى مصالحها المتنامية على الساحل، كما فعلت في البحرين والكويت ومسقط؟ ولماذا اعتمدت على خدمات وكيل محلي تشك كما ذكرنا في معظم الأحيان في نزاهته وقدرته على تصريف المصالح البريطانية؟

في الواقع فإن قضية تعيين موظف بريطاني ليحل محل الوكيل الوطني قد أثيرت لأول مرة في مطلع القرن العشرين، وكان السبب هو ازدياد المصالح البريطانية، واحتمال إنشاء محطة لاسلكية بريطانية في دبي. ففي عام ١٩٠٢م قدم المقيم السياسي في بوشهر، في تقريره عن الوضع العام في المنطقة، اقتراحا إلى حكومة الهند البريطانية يقضي بتعيين موظف بريطاني على

---

١ - Gulf News, Local interview with Nasser Abdul Latif Al-Sarkal, November, 1985, Dubai

٢ - المصدر السابق.

الساحل. ولكن نظراً للظروف العامة في ذلك الوقت لم يتخذ أي قرار بهذا الشأن. ولكن نتيجة للزيارة التي قام بها اللورد كيرزون (Curzon) نائب الملك في الهند، إلى الخليج عام ١٩٠٣م، أصبحت حكومة الهند أكثر إدراكا لاحتمالات التدخل الأجنبي من قبل الروس والفرنسيين والألمان في المنطقة. وظهر هذا عندما نجح الألمان عام ١٩٠٦م في الحصول على امتياز من حاكم الشارقة بالتنقيب عن الأوكسيد الأحمر في جزيرة أبوموسى. وحينئذ قام المقيم السياسي الجديد في المنطقة، السير برسي كوكس (Percy Cox) (١٩٠٤ ـ ١٩١٤م)، بالدعوة إلى مراجعة عامة للسياسة البريطانية، مؤكدا في تقريره أن خبرة السنوات الثلاث السابقة «تجعلني أشك في مدى صواب ترك هؤلاء الشيوخ لمدة أطول تحت مسئولية الوكيل الوطني»[١]، واقترح مجلس التجارة على وزارة الخارجية في ٢٥ ديسمبر ١٩٠٨م إنشاء مكتب قنصلي في دبي، التي انتقلت إليها معظم تجارة لنجة، ولاقى هذا الاقتراح قبولا من نائب الملك في الهند الذي أرسل إلى كوكس برقية يطلب فيها رأيه النهائي في هذا الموضوع ودعاه إلى زيارة شيوخ الساحل والالتقاء بهم. وأرسل مجلس التجارة في بداية عام ١٩٠٩ موظفا يدعى ايكرس (Akers) ليستوضح جميع الفرص التجارية المتاحة في الخليج. ولكن أثناء قيامه بالزيارة قوبل ايكرس بنفور من شيخ دبي الذي كان رافضا لأي وجود أوربي على أراضيه. ولكن يبدو أنه تحت الضغط البريطاني أعلن الشيخ أنه يستثني البريطانيين من ذلك القرار. ويتضح أن هذا التراجع مرده التأثير الرادع للبحرية البريطانية الرابطة في مياه الخليج وإلى إلزام الشيخ بمعاهداته مع بريطانيا. وقد اقترح ايكرس بناء على زيارته إنشاء قنصلية في دبي بالإضافة إلى توفير تسهيلات بنكية مصرفية لتخدم المجتمع التجاري الناشيء، ومحطة للاسلكي. كما أثيرت أيضاً في هذا الوقت فكرة إنشاء نظام قضائي يعطي الحكومة البريطانية حق ممارسة السلطة القضائية على رعاياها في المنطقة.

ولكن بالرغم من هذا الاهتمام البريطاني المتزايد بالمنطقة، بقيت وسائل رعاية مصالحها فيها على حالها، ففي عام ١٩٠٩م أبرق كوكس إلى حكومة الهند قائلا «لقد أبديت اهتماما خاصا ودراسة مستفيضة لمسألة تمثيلنا في الساحل. وبالرغم من الظروف الصعبة التي تواجهنا هناك، توصلت إلى القرار النهائي، وهو أن الوقت لم يحن بعد لتعيين موظف بريطاني على الساحل، إن الشيوخ يتطلبون معاملة حذرة، وهناك تخوف من أن يثير الوجود الدائم لموظف بريطاني أموراً تتعلق بمكانة الشيوخ وحرفة الغوص (التي تعتمد على العبيد). هذه الأمور ساكنة الآن وليس في مصلحتنا إثارتها[٢].

١ـ I. O.R & R, L/P&S/10/1206, report on Question of British Representation on the Trucial Coast, 1902 - 1912".

٢ ـ المصدر السابق.

ولهذا رأى كوكس ضرورة الإبقاء على الوكيل الوطني كممثل للبريطانيين على الساحل، ونبذ فكرة تعيين موظف بريطاني مكانه. إلا أنه اقترح تعيين موظف بريطاني في لنجة على الساحل الفارسي والتي تبعد مسافة قصيرة عن الساحل الغربي للخليج. واقترح أن يكلف هذا الموظف بزيارة الساحل بصفة دورية. وقد قوبل اقتراح كوكس هذا بالترحيب من قبل حكومة الهند وبالفعل افتتحت قنصلية في لنجة في مارس ١٩١٠م.

ويبدو أن افتتاح القنصلية قد ساعد بريطانيا على رعاية مصالحها الاقتصادية على الساحل، ولكنها ظلت في حاجة ماسة إلى من يرعى مصالحها السياسية وخصوصا عندما تغيرت الأوضاع بشكل جذري في منطقة الإمارات. ففي ديسمبر ١٩١٠م عمّ شعور محلي بالسخط نحو بريطانيا، وذلك عندما نزلت قوة خاصة تابعة للأسطول الملكي البريطاني في دبي بحثاً عن أسلحة يعتقد بأنها مخبأة هناك، وقد عرفت هذه الحادثة باسم هياسنث (Hyacinth)[1]

وكان من نتائج هذا الإنزال البريطاني، حدوث نزاع بين السكان المحليين والجنود البريطانيين نجم عنه إصابات بليغة على الجانبين. ونتيجة لتلك الحادثة قدم المقيم السياسي وقائد البحرية إنذارا لشيخ دبي، وطالباه بدفع غرامة خلال ٤٨ ساعة وتسليم أسلحة يعتقد أنها بحوزته كما فرضوا عليه قبول موظف بريطاني كوكيل في المشيخة. إن دراسة هذه الشروط تعطي الانطباع بأن البريطانيين قد اختلقوا هذه الحادثة ليفرضوا على الشيخ قبول الوكيل البريطاني مما يعطيهم بالتالي أداة للتدخل في الشؤون الداخلية للإمارة. ومما يعزز هذا الاتجاه عبارة قالها قائد البحرية فور انتهاء الحادثة: إنني والمقيم السياسي مقتنعان أن متطلبات تجارة الأسلحة تحتاج إلى تعيين موظف بريطاني في دبي.

وقد أذعن شيخ دبي سهيل بن بطي، للأوامر المفروضة عليه، أما بشأن تعيين وكيل بريطاني فقد اشتكى الشيخ من أن أقاربه كانوا معارضين بشدة لأي زيادة غير ملائمة في النفوذ البريطاني. وعلى أي حال فإن هذه العوامل قد زادت من تصميم بريطانيا على تعيين وكيل لها على الساحل وذلك حتى تقوي سيطرتها ليس فقط على دبي بل على الساحل عامة. فاستخدام المزيد من القوة، كما يرى البريطانيون، قد يكون ضروريا لتأمين هذه الأهداف في تلك الظروف. وقد اتفقت حكومة الهند والحكومة البريطانية على الرأي القائل بأن تعيين موظف بريطاني عن طريق التهديد والقوة العسكرية أمر غير سليم لأنه سوف يزيد الشعور بالعداء للانجليز. وقد ذكر المقيم بناء على ذلك بأن مسألة تعيين الوكيل وإنشاء محطة اللاسلكي ومكتب البريد يجب إرجاؤها حتى تستقر الأحوال وتستعاد الثقة. ورداً على نقد وجه إلى حكومة الهند وطريقة تعاملها

١ ـ أنظر محمد مرسي عبدالله، دولة الإمارات وجيرانها، الكويت، ١٩٨١، ص ٤١ ـ ٤٦.

مع حادثة دبي، حث كوكس بقوة على الإسراع بتعيين الموظف البريطاني، وتأسيس محطة البرق على الساحل معقبا على ذلك بقوله: «إني أخشى أنه لو تأجل تعيين الوكيل البريطاني فقد يؤجل إلى ما لا نهاية. وحين يدركنا الوقت لن يكون هناك تبرير يضمن لنا ألا نواجه مشكلة كالتي نواجهها الآن»[1]. وبالرغم من ذلك فإن حكومة الهند لم تر سبباً كافياً لإلهاب الشعور العربي ضد الأوربيين، في وقت كان رضا العرب مرغوبا فيه لمواجهة الدعاية العثمانية ودعوتها للجهاد المقدس. وهكذا ظلت مسؤولية الإشراف الكامل على المصالح البريطانية منوطة بالوكيل الوطني حتى نهاية ثلاثينيات القرن العشرين.

وبخلاف ماكان عليه الأمر في البحرين لم توجد على الساحل سلطة قضائية (Order-in Council) تمكن الحكومة البريطانية من ممارسة سلطتها على الرعايا البريطانيين والأجانب هناك. وفي منتصف الثلاثينيات، عندما بدأ التنقيب عن البترول، فإن وجود مثل هذه السلطة القضائية لم يعتبر ضروريا على الرغم من أن هذا الأمر قد طرح عدة مرات من قبل بعض الوزارات البريطانية المهتمة بالوضع في الخليج. ولكن القرار الذي تم التوصل إليه هو أن سلطة الوكيل الوطني آنذاك كانت كافية للتعامل مع النزاعات التي غالبا ماكانت تحدث بين الهنود والتجار المحليين، والتي تركزت معظمها حول مسألة دفع ديون موسم صيد اللؤلؤ[2]. وقد اعتقد البريطانيون أن خدمات الوكيل الوطني كانت ذات أفضلية وخصوصا ما يتصل منها بحل تلك النزاعات بالتعاون مع الحكام الذين كانوا يعارضون أي تدخل بريطاني مباشر فيما يتصل بصناعة اللؤلؤ.

وتوفي عبداللطيف السركال بعد خدمة دامت زهاء ثلاثين عاما (١٨٩٠م ـ ١٩١٩م) ولم يجد البريطانيون لخلافته أكفأ من ابنه عيسى، ويمثل عيسى بن عبداللطيف (١٩١٩م ـ ١٩٣٥) الجيل الثالث من عائلة السركال وعلى الرغم من أنه لم يبق في منصبه طويلا كأبيه، إلا أن عهده يعتبر العهد الذهبي بالنسبة لمنصب الوكيل الوطني. لقد استطاع عيسى أن يؤثر تأثيرا كبيرا على صنع القرار البريطاني وفي كثير من الأحيان على اتخاذه. وعند تعيينه كان على دراية تامة بالشؤون الداخلية والمنافسات المحلية التي كانت شائعة جداً في الساحل. وكان يساعد والده عبداللطيف في العديد من المهمات كما كان نائبا له في بعض الأحيان. وباعتباره ممثلا للحكومة

---

١ ـ I. O.L. and R, L/P and S/10/1206, report on Question of British Representation on the Trucial Coast, 1902 - 1912".

٢ ـ كان النظام المالي لحرفة الغوص على اللؤلؤ قائما على التمويل وهو أن يقوم التجار الهنود في بداية الموسم بتمويل سفن الغوص على أن يرد أصحاب السفن هذا الدين عند انتهاء الموسم. كان هذا النظام يعمل بصورة جيدة أثناء الازدهار الاقتصادي ولكن تدهورت الأمور بحلول الكساد وأصبح مالكي السفن عاجزين عن رد الديون للتجار الهنود خصوصا عندما أصدرت بريطانيا قوانين تجبر السكان على رد الديون لرعاياها.

البريطانية فإن مكانته الاجتماعية كانت مساوية لمكانة أي شيخ إن لم تكن أعلى منها[١]. وكان السكان يقابلونه بكثير من الاحترام، وفي بعض المراسلات المتبادلة مع شيوخ القبائل كان هؤلاء يطلقون عليه لقب (شيخ)، وهو لقب كان يطلق على الأفراد الأكثر احتراماً ونفوذاً، وتقديرا لخدماته منحته حكومة الهند اللقب الهندي (خان بهادور) أي كبير الموظفين[٢]. وكأسلافه شملت مسؤولياته المحافظة على علاقات جيدة مع شيوخ الساحل ورعاياهم خصوصا قبائل الداخل الذين لم يكن للبريطانيين أي اتصال أو معرفة حقيقية بهم. أما فيما يتعلق بمسائل تجارة الرقيق والسلاح والتهريب التي كانت تجري في الساحل والداخل فإن خدمات الوكيل في هذا المجال كانت لا تقدر بثمن ويتضح من الوثائق المحلية أن عيسى قد نجح في عقد علاقات مع زعماء القبائل، جعلته على دراية مستمرة بأخبار الداخل[٣].

ورغم هذه الخدمات القيمة التي حققها البريطانيون من خلال اعتمادهم على الوكيل الوطني، فإنه (ممثلا في عيسى) كثيراً ما كان يتعرض للهجوم والنقد من السلطات البريطانية في الخليج مما تسبب في الكثير من الحرج للحكومة البريطانية. وكمثال على ذلك ماحدث عام ١٩٢٩م عندما اشتكى التجار الهنود إلى المقيم السياسي في بوشهر زاعمين بأن عيسى الذي كان من المفترض أن يرعى مصالحهم كان يتقاضى منهم مبالغ مالية مقابل استرداده لديونهم من التجار المحليين[٤]، وكما جاء في ادعائهم أنه في كل حالة ساهم في استرداد هذه الديون، كان يتقاضى منهم نسبة ١٠٪ من هذه الأموال. وقد زعم الهنود أن دخل عيسى من الرشاوي وحدها ١٠ آلاف روبية سنويا [٥] ورغم هذه المزاعم فقد رفض الهنود أن يعبروا عن شكواهم خطيا أو في حضور عيسى مما أفقد السلطات البريطانية في الخليج حجتها بتعديل أو تغيير مهام الوكيل.

ولم تقتصر الشكاوي البريطانية على الرعايا البريطانيين وحدهم وإنما امتدت إلى السلطات الرسمية نفسها. فالوثائق البريطانية توجه إلى عيسى الكثير من الاتهامات أهمها إساءة استعماله المال المؤتمن عليه للصرف على أعمال الوكالة، والعمل لحسابه الخارجي واستغلال منصبه لخدمة مصالحه الخاصة، وعلى الرغم من شدة هذه الاتهامات وقساوتها، فإنها كانت تفتقد إلى الدليل

---

١ ـ I. O.L. & R, L/P&S/12/3626, Political Dept., secret paper, dated 26 Nov. 1929, No. 8047/29.

٢ ـ المصدر السابق.

٣ ـ المصدر السابق.

٤ ـ I. O.L. & R, L/P&S/18/B 419, PR, C.C. Barrett, to the Government of India, dated 5 Sept. 1929, 403 S of 1929.

٥ ـ المصدر السابق.

القاطع، كما أن خدمات عيسى القيمة جعلت بريطانيا في كثير من الأحيان تتجاوز عن بعض ممارساته الخاطئة، ولقد كان عيسى شخصية قوية ومتسلطة أثارت الكثير من النقد والجدل حولها، كما كان له مصالح تجارية عديدة على الساحل، وقد أثارت تصرفاته عداء بعض ذوي النفوذ، ولكن بريطانيا كانت تعزو الاستياء منه إلى اعتبارات شخصية أكثر منها سياسية.

أما المصادر المحلية فترسم لنا صورة مخالفة لشخصية عيسى، إذ يذكر المقربون من عائلة السركال، مثلا أن عيسى لم يكن إلا موظفا عاديامعينا من قبل جهة رسمية، وأنه لو أساء استغلال سلطته يوما لفصل من عمله. وتضيف هذه المصادر قولها إن عيسى قد خدم البريطانيين ليس من أجل المال، فهو كان غنيا في الأصل، ولكن من أجل المركز الاجتماعي[1]، أما عن ادعاءات الهنود فإن المصادر المحلية في الساحل وبعض القضاة هناك، يقولون بأن عيسى في الحقيقة كان مسرفا في محاباة الهنود، لدرجة ألحقت الضرر بالتجار المواطنين وذلك بحكم عمله كوكيل لبريطانيا، ومن هنا فليس ثمة ما يبرر القول بأن عيسى قد أهمل رعاية مصالح الرعايا البريطانيين.

يتضح مما سبق أن صورة عيسى غير واضحة في الوثائق. ترى هل كان ثمة استغلال من جانبه ثم اتهام غير ثابت من قبل منافسيه وخصومه. ولكن الثابت فيما يبدو أن النقد كان موجها إلى دوره كوسيط بين الطرفين. كما يبدو أن بريطانيا لم تكن راغبة في التخلص من الوكيل أو إنهاء خدماته لأنها لو أرادت لوجدت المسوغات الكافية لذلك.

وقد ساهم الوضع الاقتصادي المتردي في الساحل أواخر العشرينيات في خلق جو من البلبلة حول شخصية الوكيل، ذلك أن سداد الديون الهندية، خلال فترة كساد اللؤلؤ، دفع حكومة الهند البريطانية إلى التفكير في إدخال بعض التغييرات الإدارية التي تضمن لها الإشراف الكامل على مصالحها ومصالح رعاياها من الهنود في المنطقة، وقد أثارت بريطانيا مرة أخرى مسألة السلطة القضائية التي بدونها يكون من الصعب، كما تدعي الإدارة البريطانية في الخليج، حسم دعاوي الهنود وفرض سداد تلك الديون الضخمة المترتبة على التجار المحليين.[2] ويعني الإشراف القضائي أن توضع مسؤولية الفصل في الدعاوي القضائية، التي كانت في السابق تحل بالمشاورة بين الوكيل الوطني والشيخ، تحت نظر قاض من القضاة الإنجليز في إحدى المحاكم

---

١ ـ مقابلة خاصة أجرتها الباحثة مع السيد عبدالله بن جمعة بن بيات والسيد عبدالرحمن بن يوسف السركال، دبي ٦ و٩ يناير ١٩٨٦.

٢ ـ السلطة القضائية Order- in Council هي سلطة فكرت بريطانيا في استحداثها في منطقة الساحل وذلك لاعطاء بريطانيا الحق في فرض سيطرتها ليس فقط على الرعايا البريطانيين ولكن على الرعايا الأجانب جميعا القاطنين في منطقة الساحل.

البريطانية في الخليج. فقد شكت السلطات البريطانية في الخليج من أن الشيوخ كانوا متساهلين تجاه مسألة سداد الديون، وبما أنه لم يكن هناك إلزام قضائي بريطاني يقرر بشكل واضح أن هؤلاء الهنود هم في الواقع رعايا بريطانيون لا ينبغي أن يخضعوا للمحاكم المحلية، فإن مصالح هؤلاء الهنود قد تتعرض للخطر. ولكن على الرغم من ذلك لم تحاول بريطانيا جديا فرض إشرافها القضائي، مما يعزز القول بأن أمن ومصالح الرعايا البريطانيين لم تكن في الحقيقة السبب الذي من أجله نادت بريطانيا بمزيد من السلطة القضائية على الساحل.

إن تأثير الوكيل الوطني على صنع القرار البريطاني كان كبيرا جدا لعدم وجود موظف بريطاني في المنطقة، لذلك اعتمد البريطانيون على تقارير الوكيل المفصلة ليرسموا سياستهم تجاه المنطقة، فقد كان الوكيل يزودهم بتقارير إخبارية ثابتة ومعلومات عن قبائل الداخل، وكانت آراء الوكيل في المسائل الداخلية تقابل باحترام، ونادرا ما كانت تراجع.

وبالرغم من الخدمات المميزة التي يقدمها الوكيل فقد عجز عن التعامل مع المشكلات الكبرى التي ظهرت نتيجة لازدياد المصالح الاقتصادية البريطانية، وخاصة الامتيازات الجوية والنفطية. فمنذ بداية ثلاثينيات القرن العشرين تغيرت الأوضاع في الخليج بصفة عامة، وفي الساحل بصفة خاصة. ذلك أن افتتاح الخط البريطاني إلى الهند، ورغبة العديد من شركات البترول الأجنبية بالمجيء، إلى الساحل للتنقيب عن النفط، كل ذلك دعا بريطانيا إلى الإسراع بوضع الساحل تحت إشراف مركزي قوي. فقد دعا المقيم السياسي في بوشهر عام ١٩٣٣م إلى وضع منطقة الإمارات تحت الإشراف المباشر لوكالة البحرين، مدعياً أن المصالح البريطانية على الساحل قد ازدادت من حيث الكمية والأهمية، وخاصة بعد افتتاح الخط الجوي الامبراطوري البريطاني، واكتشاف النفط، ومسائل العلاقات السياسية والتجارية مع المملكة العربية السعودية. ولتسهيل الاتصال بالساحل أمر المقيم السياسي بوضع الساحل تحت إشراف الوكيل السياسي في البحرين[1]. فعلى حد قول المقيم، يمكن لوكيل البحرين أن يخصص جزءاً من وقته لزيارة الساحل والاتصال بالشيوخ، وعلى الرغم من أن مسؤوليات الإشراف على شؤون الساحل قد نقلت عام ١٩٣٤م إلى وكالة البحرين إلا أن السلطة النهائية ظلت في يد المقيم السياسي في بوشهر.

وعلى الرغم من هذه التغيرات الإدارية، لم يطرأ على وظيفة الوكيل ومركزه أي تغير جوهري، فقد بقي للوكيل الوطني دوره الذي احتفظ به عبر العقود. يظهر ذلك جليا من خلال الأحداث

١- I. O.L. & R, R/15/2/185, Fowle PR to the Government of India 30, Oct 1933, No, 1779 - S of 1933.

التي رافقت تـولي عيسى السركـال لعملـه كـوكيل وطني في تلك الفترة. فبينما كـان عيسى، كموظف في الحكومة البريطانية، مسـؤولا عن عقد اتفاقيات مع شيوخ الساحل، لتسهيل منح الامتيازات الجوية، كان في قـرارة نفسه متخوفا مما قد تأتي به هذه المواصـلات الجديدة من رقابة بريطانية أشد عليه، لقد كان عيسى قلقـا من احتمال إحلال موظف بريطاني محله، وهذا يفسر الرأي القائل بأن عيسى قد اتخذ موقفا معارضا للخط الجوي المقترح[١]. وتدعي بعض المصادر المحلية بأن معارضة شيخ رأس الخيمة كانت بناء على اتفاقية سرية عقدت بينه وبين حاكمي كل من دبي والشارقـة، بتحريض مزعوم من الشـارقة[٢]، وهذه الاتفاقية، كما يـذكر أحد المصادر المحلية، أنكرت كل الحقوق البريطـانية الرامية لإنشاء قواعد جويـة في الأراضي التابعة للشيوخ الذيـن وقعوا الاتفـاقية[٣]، ويقال أيضـا إن شيخ الشارقة ضلل عن قصد الشيـوخ الآخرين، ورضى بإنشاء المطـار حتى يستفيد وحده من ذلك الامتيـاز، وإنه تصرف على هذا النحـو متبعا نصيحة الوكيل الوطني نفسه الذي كان مدفوعا بمصلحته الشخصية[٤]، لكن هذه الادعاءات تفتقر إلى الدليل، برغم أن عبدالله بن فارس، (السكـرتير السابق لحاكم الشارقة الشيخ سلطان بن صقـر)، يؤكـد تلك الـرواية، ويقـول إنـه قام بمحـاولة لاقنـاع حـاكم رأس الخيمة بقبـول التسهيلات الجوية في مشيخته، وقد تم كتابـة رسالة بهذا الشأن أعطيت لعيسى ليقوم بتقديمها للسلطات البريطانية، ويبدو أنه لا الرسالة وصلت ولا تم إبلاغ السلطات البريطانية بالاجتماع المذكور[٥].

من الممكن بالطبع، أن يقال دفاعا عن عيسى إنه كان ببساطة يتجاوب مع المعارضة القوية للطريق الجوي التي كان عاجزا عن السيطرة عليها[٦]. إن المعارضة المحلية كانت تعتمد بشكل كبير على الافتراض بأن المطـار كبقية مباني الـوكالـة الأخرى، قـد يصبح مأوى يلجأ إليـه العبيد الفارون من أسيادهم طلبـا للحرية. ومن جانب آخر كـان الشيوخ قلقين من أن الطريق الجوي قد يعطي البريطـانيين فرصة للتدخل في الشـؤون المحلية الاجتماعية والاقتصاديـة. والحقيقة أن

١ـ I . O.L& R,L/P&S/12/88828,PA Kwuait, to the Government of India Dated 14 August 1932

٢ـ مقابلة خاصة أجرتها الباحثة مع المؤرخ الاستاذ علي التاجر، دبي يونيو ١٩٨٥.

٣ـ المصدر السابق.

٤ـ المصدر السابق.

٥ـ مقابلة خاصة أجرتها الباحثة مع عبدالله بن عبدالرحمن بن فارس السكرتير السابق لحاكم الشارقة، دبي ٦ يناير ١٩٨٧.

٦ـ مقابلة خاصة مع السيد ناصر عبداللطيف السركال، دبي ١٠ مارس ١٩٨٦. وقد وصف السركال هذه الاتهامات بأنها غير عادلة وغير دقيقة لأن الحكومة البريطانية كانت تفرض قوانين صارمة من الصعب التلاعب فيها ولا تسمح لأي موظف باساءة استخدام سلطاته. بالإضافة إلى ذلك فإن الشارقة تبعد فقط بحوالي ٢٥٠ ميلا عن البحرين مقر الوكالة السياسية البريطانية الذي يقع الساحل تحت اشرافها.

الأحداث قد أثبتت أنـه كان لعيسى مصلحة شخصية من وجود الخدمات الجويـة وبالتالي وجه المفاوضات الجوية في اتجاه معين: فـالخدمات الأرضية وإمداد الوقود التي كـان لمشيخة الشارقة نصيب فيها قد احتكرها بشكل شـامل (حسين عماد)، أحد أقارب عيسى المقربين والموظف في الوكالـة البريطانية[١] وأفراد أسرة السركال اليوم يعترفون بـذلك الاحتكار، ولكنهم يزعمون أن الامتياز قد منح أصلا لعيسى من قبل شركـة بترول العراق وعيسى بدوره أعطاه إلى ابن عمه[٢] والوثائق البريطانيةتثبت بأن الامتياز كان فعلا بيد« عماد»، ولكن الكيفية التي وصلت بها إليه، أمر غير واضح[٣]

وبازدياد المصالح، ازدادت أعباء عيسى، وازداد بالتالي الجدل حـول المهام المنوطة به وقدرته على أدائهـا بشكل جيـد، مـن ذلك مثـلا أن عيسى تسلـم في عـام ١٩٣٢م مبلغـا من المال (١٠,٠٠٠ روبية هنـدية) كدفعـة أولى للأعمال الإنشائيـة لاستراحة الـركاب التابعـة للمطار. وعندما بدأ العمل ذهب الضابـط البريطاني الكابتن ماكاي (Captain Makay) لمعاينـة ما تم انجازه فـوجد لخيبـة أمله، أن العمل كـان يتقدم بشكل بطـيء جدا، وبعد التحـري اتضح أن عيسى لم يوظف الأموال التي في عهـدته لصالح العمل لكن لصالحه الشخصي، فـاتهمه بإنفاق الأموال بدون إذن، وأنه كـان يدفع أجوراً عالية للعمالة التـي جلبها هو بنفسه[٤]. كما ادعـى بعض التجار الهنود والعرب الذين يُعتقد أنهم قد يكونون خصوم عيسى، أنه كان يأمل في تأخير العمل في الإنشاءات لحين عودة أسطول الغوص، وذلك حتى يتمكن من استخدام غواصيه في أعمال الإنشـاءات، بـدلا من أن يقـوم بتـوظيف عمال آخـرين. ومثل هـذه التهمـة تـوحي بأن الغواصين كانوا في الحقيقة عبيداً مملوكين لعيسى، الذي يجب عليه توفير الطعام لهم خلال فصل الشتاء. ولو أن عيسى امتلك عبيداً، فإن ذلك يعتبر مخالفة لسياسة بريطانيا المعلنة التي تحارب الرق، والتي كان من المفـروض أن يطبقها بوصفه أحد الموظفين البريطانيين. أمـا إذا كان هؤلاء الغـواصـون ليسـوا عبيـدا، فإن من الصعب معـرفـة الفـائدة التي قـد يجنيهـا عيسى من وراء استخدامهم في هـذه الإنشاءات. وعلى أي حـال فإن تعامل عيسى مع الطـريق الجوي لم يكن حياديـا بسبب مصالحه الشخصيـة. وبغض النظر عن حقيقـة الأمر، فإن تلك الإدعـاءات قد أخـذت بجديـة كبيرة لدرجـة أنها نقلت إلى المقيم السيـاسي البريطاني في الخليج الـذي تصرف

١ـ مقابلة خاصة مع علي التاجر.

٢ـ مقابلة خاصة مع ناصر السركال.

٣ـ I. O.L. & R, R/15/2/254, Khan Sahib Husain Ahmad of Dubai.

٤ـ I. O.L. & R, L/P&S/12/1965, Fowle the PR, to the Government of India, dated 31 Agust 1932.

بحـزم، وأرسل إلى عيسى تحذيرا يفيـد بأنه إذا لم يستمـر العمل بـالاستراحة بشكل مـرض، فإن الحكومة البريطـانية مضطرة للافتراض بأن عيسى يعوق العمل أو أن نفـوذه قد أصبح غير كاف لتنفيذ مصالحهم، وحذر عيسى من أن كلا الافتراضين ليس في صالحه[1]. ولمنع ما كان يعتبره «إساءة استخدام أموال الحكومة البريطانية» قام المقيم السياسي بنقل الإشراف على تلك الأموال إلى حاكم الشارقة، الذي كان يفترض أن يعهد إليه بتلك الأموال، وبالإضافة إلى ذلك طلب من عيسى تقـديم لائحة بكل مـا أنفقه سـابقاً، وقـد أضعفت تلك الخطوة من سلطـة عيسى على الساحل.

استمـر سيل الاتهامـات ينهـال على عيسى: فقـد اتهم بأن احتكاره الاقتصـادي قـد امتـد ليشمل نقـابـة سيـارات الشحن المسؤولـة عن نقل مـواد البنـاء وأعمال الإنشـاءات. إذ اشتكى مهنـدسـو العمل مرارا من التكـاليف البـاهظـة التي كـانت النقـابة تطلبهـا للنقل، ممـا أزعج الإنجليز، لدرجة أن المقيم السياسي نفسـه ذهب للشارقة عام ١٩٣٣م وأنب عيسى على ذلك. وبالـرغم من موقف عيسى المخيـب للظنون البريطانيـة فإنهم تابعـوا الاعتماد على خدمـاته، إذ أدركوا أنه بالرغم من الأدلـة الكافية التي تدينه إلا أنهم كانوا بحاجـة إلى خدماته القيمة لتسهيل حصولهم على تسهيلات جوية أخرى على الساحل.

وقد اتهم هـارولد ديكسـون (H. Dickson)، الوكيل السيـاسي في الكويت (والـذي كانت مهمته آنذاك تكملة مفاوضات التسهيلات الجوية بعد وفاة المفاوض الرئيس هيوبيسكو (Hugh Biscoe)، (المقيم السيـاسي في الخليج)، عيسى بأنـه أقنع الشيخ سعيـد المكتوم بعـدم السماح بإقامة التسهيلات الجوية في دبي[2]، وفي رسالة إلى حكومة الهند بتاريخ ١٤ أغسطس ١٩٣٢م ذكر ديكسون: إن قدرة ونفوذ الوكيل الوطني على الساحل هائلة، ولسبب ما فأنا أميل للاعتقاد أنه لم يعطنا كل الـدعم الذي كنا نتوقعه بشأن المحطة الجويـة... إن الطريق الجوي المقترح قد أورث عيسى بعض القلق على مستقبله الشخصي، وبـالرغم من أنه حـاول بإخلاص أن يتفهم وجهة نظـرنا، فأنا أعتقد أنـه مثل الشيخ، يرى أن الطريق الجوي لن يأتي لـه بأي خير، وأنه عما قريب سيستغنى بموظف بريطاني[3]؛ وقد عزى ديكسون سلوك عيسى لضعف راتبه، ولنقص

---

١ ـ I. O.L. & R, L/P&S/12/1965, Fowle the PR, to the Government of India, dated 31 Agust 1932, P.Z. 5585.

٢ ـ تبودلت هذه الاتهامات أثناء وجود المجلس التنفيذي عام ١٩٣٨ عنـدما اتهم حزب المعارضة عيسى بأنه متحيز للشيخ سعيد بن مكتوم.

٣ ـ I. O.L. & R, L/P&S/12/3626,PA Kuwait to the Government of India, dated 14 Agust 1932.

الدعم الكافي الذي يقدم للوكالة الوطنية، واقترح بأن السبيل الوحيد للحصول على الاستفادة القصوى من الوكيل الوطني هو ضمان مستقبله الشخصي على الساحل وتهدئة قلقه من احتمال استبداله[1].

أثارت توصية ديكسون ردود فعل وأصداء مختلفة لدى حكومة الهند الوطنية البريطانية، وعلى الرغم من وجود رغبة في إحداث تغيير إداري على الساحل، فإن الحاجة إلى خدمات الوكيل الوطني في تلك الفترة بالذات لتسهيل الحصول على الامتيازات النفطية من الشيوخ كانت تضغط على صانعي القرار البريطاني بإبقاء الوكيل. كما أن أي موظف بريطاني جديد سيحتاج إلى وقت لتنمية معرفته وتقوية نفوذه الضروري لهذا النوع من العمل. ونتيجة لذلك، أبقى ذلك المنصب كإشارة واضحة إلى أن بريطانيا لا تزال تفضل ذلك الأسلوب غير الرسمي الذي خدم البريطانيين على مر السنين. كما أن الأحداث التي جرت بدءا من عام ١٩٣٥م تثبت أن مكانة الوكيل الوطني كانت لا تزال دعامة السياسة البريطانية في منطقة الساحل حتى عام ١٩٤٩م الذي تم فيه تغيير جذري في تلك السياسة أدى إلى إلغاء المنصب نهائيا والاعتماد على الوكيل البريطاني. ففي سبتمبر من عام ١٩٣٥م توفى عبداللطيف، وإثر ذلك أعلن المقيم السياسي، ت. س فاول (T. C. Fowle)، «أن الاختيار الطبيعي هو تعيين عضو آخر من نفس العائلة» تلك الحقيقة تعطي الانطباع بأن ثقة البريطانيين في عائلة السركال لم تتزعزع. وعلى الرغم من ذلك يجب الإشارة هنا إلى أن مجال اختيار خليفة للوكيل الوطني لم يكن بعد واسعا، لأن المنصب لم يكن مربحا ومسؤولية العمل كانت كبيرة، فلم يبد أحد من أولاد عيسى اهتماما بالمنصب[2] فمعظمهم كانوا تجار لؤلؤ ناجحين. ونتيجة لذلك طلب المقيم السياسي من (حسين عماد) القيام بمهام الوكيل الوطني مؤقتا ولم يعين رسميا[3]. لقد كانت تلك الخطوة إحدى العلامات الأولى الدالة على أن البريطانيين كانوا يخططون لإجراء تغييرات رئيسية في سياساتهم تجاه الساحل.

المرحلة الثالثة ١٩٣٦ ـ ١٩٤٩م:

منذ منتصف الثلاثينيات، اعتبر الساحل المتصالح منطقة بترولية هامة، وبالتالي تشعبت المصالح البريطانية. فبالإضافة إلى التدفق المحتمل للأجانب (وربما يكون عدد كبير منهم غير

---

١ ـ المصدر السابق.

٢ ـ مقابلة خاصة أجرتها الباحثة مع ناصر السركال.

٣ ـ I.O.L & R, L/P&S/12/3626, report by the PR, Sept. 1935. P.Z. 6511/35.

بريطانيين) فهناك أيضا مشاكل رئيسية أخرى كالدفاع في زمن الحرب. ولكن المشكلة التي أقلقت البريطانيين كثيرا هي: تزايد المصالح الاقتصادية الغربية في المنطقة، وخصوصا الأمريكية. ففي هذه الظروف زادت الحاجة لوجود موظف بريطاني مؤهل بشكل أفضل للتعامل مع مثل هذه المشاكل الشديدة الحساسية وبدأت وزارات كثيرة في الحكومة البريطانية كوزارة الطيران والبحرية، تنادي بتغيير رئيسي في التمثيل البريطاني على الساحل.

وقد أثارت مسألة التمثيل البريطاني الكثير من التساؤلات في مجلس الوزراء. وفي اجتماع لهيئة الدفاع الامبراطوري في سبتمبر ١٩٣٥م اقترح الكابتن فيلبس (Captain Philips) من البحرية تعيين رجل إنجليزي في منصب عيسى الشاغر[١]. وعبرت وزارة الطيران عن تأييدها، ووافقت الهيئة على تبني اقتراح فيلبس، ومن ثم عرض على الوزارات المختلفة للموافقة عليه[٢]. لكن اعتراضا قوية سرعان ما واجه تلك الفكرة من قبل الوزارات المسؤولة عن الإدارة اليومية، كالتذرع بالعداوة (مثلا) المحلية للأجانب على الساحل والتي جاءت كنتيجة مباشرة «لحادثة دبي ١٩١٠م» وأثرت تأثيرا كبيرا على إلهاب الشعور العربي ضد البريطانيين. كما تعين على الوكيل البريطاني في حالة تسميته الاحتفاظ بحراس مسلمين لحماية نفسه ضد أي «حادث عرضي» قد يقع عليه من قبل البدو الذين لا سيطرة للشيخ عليهم[٣]، إضافة إلى أن خدمات الوكيل الوطني تعتبر في الوقت الحاضر كافية، لذلك كانت النتيجة لصالح الابقاء على الوكالة الوطنية.

كان «حسين عماد»، الوكيل المؤقت، قد عمل كاتبا في الوكالة، وتولى مهام سياسية عديدة خلال فترة مرض عيسى. وخلال فترة توليه القصيرة (١٩٣٥م ـ ١٩٣٦م) كان يعمل كوكيل وطني بالإنابة حتى تم تعيين سيد عبدالرزاق المحمود (١٩٣٦م ـ ١٩٤٥م) وهو أول شخص لا ينتمي لعائلة السركال (التي ظلت في ذلك المنصب لفترة دامت أكثر من سبعين سنة) والظاهر أن فترة تعيين عماد كانت تجريبية لاختبار قدراته الإدارية لذلك المنصب وبناء على ما أفاد به المؤرخ علي التاجر، فإن عمادا، مثل عيسى، لم يتحدث الإنجليزية بطلاقة، وتلك كانت عقبة في التعامل مع المشاكل الحساسة الناجمة عن الاتفاقيات الجوية والنفطية، لذلك فإن استبدال كبير موظفي الوكالة بشخص يجيد اللغة الانجليزية كان أمراً متوقعا. فضلا عن المفاوضات مع

١ ـ I.O.L & R, L/P&S/12/3747, a meeting of the Committee of Imperial Defence, M.E.O. 42nd meeting, 24 Sept. 1935.

٢ ـ المصدر السابق.

٣ ـ PRO, F.O. 37/1/13723, report by the Government of India, 1929.

الشيوخ تطلب شخصا إداريا أكثر خبرة بالدبلوماسية البريطانية.

وهناك عامل آخر جذب الانتباه لضرورة وجود موظف مؤهل وهو زيادة عدد الرعايا الأجانب من غير البريطانيين، الذين ارتبط وجودهم بالتنقيبات البترولية فوجود هؤلاء لا يشكل تحديا لسلطة البريطانيين فقط، بل خلق مشاكل قضائية أيضا[١]. فالمجتمع الذي كان على عيسى التعامل معه كان بسيطا جدا يتكون من القبائل العربية وأقلية إيرانية وأخرى هندية. ولذلك فإن خدماته كانت تعتبر كافية[٢]، ولكن في الثلاثينيات تغيرت تركيبة هذا المجتمع البسيط بعد أن اكتسب الخليج ككل أهمية دولية نتيجة لاكتشاف النفط في البحرين بعد إيران والعراق. وأصبحت الشارقة حلقة وصل حيوية في الطيران المدني بين الشرق والغرب. وكانت شركة نفط الساحل على وشك إنشاء مكتب جديد لها هناك برئاسة إنجليزي. وبدأ صيادو الامتيازات النفطية يجدون طريقهم إلى الساحل بسبب سياسة (الباب المفتوح) التي اعتنقتها وزارة الخارجية. من ثم تطلب الوضع العام تغييرا جذريا في الإدارة البريطانية على الساحل ليس فقط للمحافظة على المصالح البريطانية، ولكن أيضا لتعزيز الهيبة البريطانية. إن موت عيسى كان فرصة للبريطانيين لإنهاء علاقتهم مع عائلة السركال التي دارت حولها، كما تقول الوثائق البريطانية «الشكوك السوداء» من وقت إلى آخر[٣]. وأتاح موت عيسى أيضا الفرصة للتخلص من النظام القديم الذي يقوم على تعيين وكيل محلي، وتعيين وكيل قادر على تحمل المسؤوليات الجديدة كمرحلة أولية على طريق التغيير الشامل. وهكذا تم تعيين سيد عبدالرزاق المحمود في يونيو ١٩٣٦م[٤]

كان سيد عبدالرزاق المحمود (١٩٣٦ ـ ١٩٤٥) من أصل كويتي، وعلى عكس سلفه لم يكن له صلة قوية بالساحل. كان عبدالرزاق خلال الحرب العالمية الأولى يعمل لدى البعثة البريطانية في العراق، وفي وقت لاحق نقل إلى مقر الوكالة السياسية في بوشهر. ونتيجة لكفاءته أرسل عبدالرزاق إلى البحرين ليعمل كعضو رئيسي على الموظفين غير البريطانيين العاملين في وكالة البحرين[٥]. وتدرج عبدالرزاق في منصبه حتى وصل إلى مرتبة رئيس كتبة، وهو منصب

١ ـ عاشت في الشارقة في بداية الأربعينيات جالية أمريكية بلغ تعدادها حوالي ٢٥٠ شخصاً، وكان وجودهم مرتبطا بعمل فرق البترول الاستكشافية، وقد ظل وجودهم يسبب قلقا للسلطات البريطانية نتيجة لعدم وجود نظام قضائي يكفل لبريطانيا حق محاكمتهم لو اقترفوا أي جرم يخل بأمن بريطانيا في المنطقة.

٢ ـ مقابلة خاصة أجرتها الباحثة مع الأستاذ علي التاجر.

٣ ـ I. O.L. & R, L/P&S/12/3710, PR, Bushire to SNO, Persian Gulf Division, 3/11/33, No, 1769-S of 1933, P.Z. 7415.

٤ ـ مقابلة مع الاستاذ علي التاجر.

٥ ـ المصدر السابق.

يتطلب معرفة وخبرة معينة، ثم إلى منصب قاض في محكمة الوكالة وهو المنصب الذي يتولاه عادة مساعد الوكيل السياسي. ولحساسية هذا المنصب فغالبا ما يتم شغله إما بواسطة شخص إنجليزي أو هندي بريطاني مسلم. إن تعيين عبدالرزاق لكرسي القضاء جعل من ترقيته أمرا لابد منه. وحتى بدون هذا التعيين فقد كان على المقيم السياسي ترقيته آجلا أو عاجلا. لكن المشكلة كانت تكمن في عدم وجود منصب أعلى مناسب في البحرين، والمشكلة هي أنه كان من المستحيل إنهاء خدماته بدون أن يرتكب خطأ فادحا وفي الوقت نفسه لم يستطع البريطانيون إبقاءه في البحرين دون ترقيته. لذلك جاءت وفاة عيسى لتحل هذه المعضلة، فقد كان تعيين عبدالرزاق على الساحل سيحقق غرضين: ترقيته التي لابد منها، ووجود موظف كفؤ قادر على التعامل بفعالية مع متطلبات المنصب الجديد.

كان عبدالرزاق قادرا على الاستفادة من كل الفرص. فبعد وصوله إلى الساحل بقليل تزوج زواجا ناجحا في دبي، فزوجته هي الابنة الوحيدة لقاض ثري يمتلك عددا من العقارات[1]. عزز هذا الزوج وضع عبدالرزاق الاجتماعي والسياسي على الساحل، ووفر له وضعا اجتماعيا متميزا، خصوصا في مجتمع تجار الساحل[2]. ونظرا لكفاءته كدبلوماسي ومفاوض مرن، تمكن عبدالرزاق في وقت قصير من تأسيس قوة وسلطة لنفسه على الساحل وإن لم يكن له ذلك التأثير القوي على السياسة البريطانية الذي كان لعيسى من قبله، وذلك نتيجة لوجود موظف بريطاني منذ عام ١٩٣٧ وهو الكابتن جي. بي. هاوس (J. B. Howes)[3] وعلى الرغم من الاحتفاظ بمنصب الوكيل الوطني العام فإن معظم المسؤوليات كانت قد نقلت إلى يد الموظف البريطاني. وعلى أي حال لم يتمكن هاوس بسبب نقص عدد الموظفين في الوكالة، وبسبب الأحوال الجوية، وخاصة في فصل الصيف، وبسبب عدد من المشاكل الأخرى المصاحبة لأي تعيينات جديدة في حكومة الهند، من تولي مهام عمله فعليا إلا عام ١٩٣٩، وبقي في البحرين طوال ذلك الوقت يزور الساحل في فترة الشتاء فقط[4].

---

١ ـ مقابلة أجرتها الباحثة مع الأستاذ عبدالله بن جمعة.

٢ ـ المصدر السابق.

٣ ـ كان جي. بي هاوس قبل تعيينه يعمل موظفا في شركة بترول العراق.

٤ ـ يعتقد علي التاجر بأن الفكرة التي كونها البريطانيون، وهي أن تعيين أي موظف بريطاني على الساحل سيعرض حياته للخطر هي فكرة بدون أي أساس. ويستطرد التاجر، الذي عمل مندوبا لشركة النفط البريطانية، شركة تطوير بترول الساحل، وعاش في دبي عام ١٩٣٧، بأن مندوبي الشركة وهم بريطانيو الجنسية كانوا يعملون على الساحل منذ عام ١٩٣٧ وربما من قبل، ولم يحدث لهم أي مكروه، وكانوا يتنقلون على طول الساحل بحرية على الرغم من عدم وجود طرق معبدة، وغالبا ماتغوص سياراتهم في الرمال أو في السبخة ويقضون الوقت الطويل لإخراجها، ولم يحدث قط أن أحدا من هؤلاء الإنجليز قد تعرض للخطر أو الاعتداء.

بدأ التنقيب عن البترول خلال عام ١٩٣٨م وتم الحصول على امتياز يشمل منطقة دبي، وظهرت الحاجة لوجود موظف بريطاني تكون مهمته مرافقة بعثات التنقيب وتقديم العون لها والتعامل مع المشاكل السياسية الناجمة عن عمل تلك البعثات، مثل تلك التي نشبت بين شيخ الشارقة وقبيلة موالية له، حينما فشل الأول في ترتيب زيارة لشركة البترول البريطانية إلى أراضي ملك القبيلة الواقعة في جبل الفيحاء. ومشكلة أخرى حدثت عندما لم يستطع شيخ أبوظبي ترتيب زيارة لمناطق أحد شيوخ البريمي التابعة له. كل تلك الأحداث فسرتها الحكومة البريطانية على أنها علامة فشل لسياستها المتبعة في الساحل وتمثيلها غير الكافي. ومما زاد من تكريس هذا الإحساس لدى بريطانيا، علامات الاستياء المحلي ضد التدخل البريطاني الواضح في الشؤون الداخلية للإمارات، ذلك الاستياء الذي مهد لظهور حركة دبي الإصلاحية في أكتوبر ١٩٣٨م. كل ذلك حفز هيو وايتمان (Hugh Weightman) الوكيل السياسي في البحرين إلى أن يطلب من حكومة الهند مراجعة عامة لأساليب الإدارة البريطانية في الساحل.

اقترح وايتمان ثلاث خطوات لزيادة «النفوذ والهيبة البريطانية» على الساحل: أولاها توثيق الاتصال بالمنطقة عن طريق زيادة دوريات الزوراق الحربية، والثانية توفير مبلغ مالي لمكافأة الخدمات وشراء المعلومات، والثالثة توفير تمثيل محلي أكثر فعالية[١]. وأكد وايتمان على أن تلك السياسة كانت ضرورية خاصة «عندما بدأ الشيوخ يعاملون رغبات حكومة صاحب الجلالة بعدم احترام[٢] وقد لاقت اقتراحات وايتمان أصداء مختلفة فالمقيم السياسي ت. فاول مثلا لم يكن يعتقد أن تلك «المعادلة السحرية» هي الحل الوحيد لمشاكل بريطانيا على الساحل[٣] أما حكومة الهند فقد كان اهتمامها منصبا على النفقات المالية الجديدة المترتبة فيما لو وضعت هذه الاقتراحات موضع التنفيذ. ومن جانب آخر كانت وزارة البحرية التي كانت في الأساس ضد فكرة زيادة الالتزامات البريطانية على البر، مترددة في التخلي عن السياسة البريطانية التقليدية القائمة على عدم التدخل في البحر. أما وزارة الهند فقد كانت متفقة مع آراء فاول العامة لكنها فضلت وجود موظف بريطاني شاب على علم باللغة العربية[٤] هذه الخطوة في رأيها ستزيد من نفوذ وهيبة بريطانيا.

لقد جاءت اقتراحات وايتمان في وقت كانت الحاجة فيه إلى بعض السيطرة ضرورية

١ - I. O.L. & R, L/P&S/12/3747, Ibid., PA, Bahrain to PR, Bushire, 5 Feb. 39.

٢ - المصدر السابق.

٣ - P.R.O, F.O. 371/23186, PR to the Government India, 17 March, 1939.

٤ - I.O.L & R, R/15/1/289, the India Office, to the Foreign Offiice, 25/4/38, P.Z. 2365/38.

لقد جاءت اقتراحات وايتمان في وقت كانت الحاجة فيه إلى بعض السيطرة ضرورية للمصالح النفطية البريطانية ولاستخدامات الطريق الجوي. فالمعارضة المحلية المتزايدة لوجود بعثات الاستكشاف البريطاني في الأراضي الداخلية، مع عدم قدرة شيوخ الساحل على إعادة فرض سلطتهم على تلك الأراضي، جعلا من الضروري لبريطانيا أن تراجع سياستها على الساحل، مما أدى إلى خلق ردود فعل بين الوزارات والهيئات المختلفة. ففي رأي فاول، المقيم السياسي، أنه فقط إذا وجد النفط في الأراضي الداخلية يجب إدخال تغيير إداري، أما ماعدا ذلك فإن أي تغيير غير ضروري[١]. أما وزارة الهند فقد كانت تؤمن بالاعتقاد القائل إنه بدون سيطرة مناسبة تعطي شركات البترول التسهيلات اللازمة، فإنه ليس بمقدور تلك الشركات أن تحدد وجود النفط أو عدمه. وفي الحقيقة فإن مكتب الهند بدا أنه يتفق مع وايتمان، ولكن وعلى الرغم من أن الوكيل الوطني كان يقدم خدمات ممتازة للحكومة البريطانية، فقد اتهم بأنه يعاني من نقص القدرات نتيجة لأصله وظروف تأهيله»[٢] وأثار مكتب الهند مرة أخرى فكرة إصدار نظام قضائي، يمكن عن طريقه حسم بعض المشاكل الناتجة عن الوجود المفاجيء لعدد ضخم من الأوروبيين، خصوصا في الأراضي الداخلية حيث تقل فيها سلطة حكام الساحل. وفي رسالة للمقيم السياسي طلبوا منه إقامة نظام قضائي في الساحل المتصالح شبيها لما لديهم في دول الخليج الأخرى وذلك «لأن التطورات الأخيرة المتعلقة بالنفط وبالطريق الجوي، فرصة لضرورة البدء بالقتارب البريطاني مع الشيوخ.. وأنه لا يجب وقف منح أي امتياز بترولي لحين حسم مسألة السلطة القضائية[٣] ولكن المقيم أيضاً كان متخوفا من مسألة السلطة القضائية في ذلك الوقت بالذات، لأن ذلك يعطي الشيوخ الانطباع بأن الامتيازات البترولية كان وسيلة لتلك الغاية. وقد اتفق مكتب الهند مع السلطات البريطانية على تعيين موظف بريطاني من وكالة البحرين، يقيم في الساحل خلال فصل الشتاء فقط ويطلق عليه اسم الضابط السياسي في الساحل المتصالح ويشرف على رعاية المصالح البريطانية، ويتولى جزءا من المسؤولية المخولة الآن للوكيل الوطني.

وتم تعيين الضابط السياسي رسميا عام ١٩٣٩، وعلى الرغم من أن وجوده كان مقصورا على فصل الشتاء فقط فقد عمل، على حل بعض المشاكل السياسية الناتجة عن منح الامتيازات

١ ـ I.O.L & R, R/15/1/289, From Office, PR to the India Office Dated 27 March 1938, No. C/168 of 1938.

٢ ـ I.O.L & R, L/P&S/1/2/3747, PA, Bahrain to PR, Bushire 22/3/38, P.Z. 2367, D.O. No. C/197.

٣ ـ I.O.L & R, R/15/1/289, From the India Office, to Political Resident, 15 March 1938, P.Z. 165/38.

الجوية والنفطية وتولي مسؤولية الفصل في المشاكل القضائية (Juridcial Cases) الناتجة عن وجود عدد من الرعايا البريطانيين والأجانب. أما فيما يتعلق بالقضايا الهامة فقد كانت تحول إلى الوكيل السياسي في البحرين أو إلى قاض كبير. ويعتبر الضابط السياسي معينا كحاكم وقاض من الدرجة الأولى. أما الوكيل الوطني فكانت سلطته من الدرجة الثانية، وكان الضابط والوكيل متساويين في الدرجة لمساعد المقيم السياسي.

وفي منتصف الأربعينيات تغيرت منطقة الساحل. فنتيجة للتنقيب عن البترول. تدفق إلى الساحل عدد كبير من الأجانب كالبريطانيين وغيرهم من الأوروبيين والأمريكيين. وظهرت في الشارقة جالية أمريكية يتراوح عدد أفرادها مابين ١٥٠ و٢٠٠ شخص[١]. وأصبح من الضروري وجود نظام قضائي واضح، لأنه لا الضابط السياسي ولا الوكيل الوطني يستطيع تحمل هذه المسؤوليات الإضافية. فوجود الأجانب، ولاسيما الأمريكيين، سبب قلقا عظيما للحكومة البريطانية. ومع عدم وجود تمثيل حقيقي لها على الساحل، أبدت بريطانيا قلقها من احتمال تورط أحد هؤلاء في نزاعات قضائية مهنية أو شخصية، حيث إن غياب نظام قضائي واضح لن يعطي للوكيل السياسي في البحرين أي سلطة لمحاكمة هؤلاء الأجانب كما هو الحال في البحرين. ومن ناحية أخرى فلم يكن الضابط السياسي في الساحل أو الوكيل الوطني مؤهلين بما يكفي للتعامل مع مشاكل بهذا المستوى. من ثم وجدت بريطانيا أن في ذلك تعويقا لممارستها لمسؤوليتها على الساحل. فعلى سبيل المثال، حدث في ٢٦ يونيو ١٩٤٥م أن دخل خمسة أمريكيين يعتقد بأنهم سكارى مدينة الشارقة وأحدثوا بعض الفوضى. ولعدم قدرة شيخ الشارقة على اتخاذ أي عمل ضدهم، اشتكى للضابط السياسي الذي أمر بعمل تحقيق عاجل. وأورد المسؤول عن التحقيق أنه كان من المستحيل التأكد من هوية المسئول عن الحادث، وبسبب غياب نظام قضائي واضح يمكن الاعتماد عليه للتحقيق اللازم، حفظت تلك القضية وأبلغ الشيخ بالأمر[٢]

ومما زاد من استياء السكان المحليين أنه في يوم ١٩ أغسطس ١٩٤٥م حدثت حادثة أخرى تورط فيها أمريكيون مع شخص محلي في الهجوم على سكان منتجع صيفي في الشارقة. وقد ضغط السكان على الوكيل الوطني عبدالرزاق لدفع التعويض. هذه الحوادث وأمثالها حفزت الحكومة البريطانية على التفكير الجدي في مسألة إيجاد نظام قضائي واضح ودائم لها على

١ ـ I.O.L & R, R/15/2/326, Trucial Coast News report, No. 5 for the period ending 15 March,1945.

٢ ـ I.O.L & R, R/15/2/326, Trucial Coast News report, No. 18 for the period ending 30/9/45.

الساحل. هذا النظام يعزز من سلطة ممثليها على الساحل، ويمنحها الحق في محاكمة الأجانب مما يقوي سيطرتها على الشؤون الداخلية للإمارات. وبناء على ذلك ففي منتصف ١٩٤٥م عرضت السلطات البريطانية على الشيوخ التوقف عن إصدار أحكام قضائية على الأجانب وإن كانوا مسلمين. وعلى الرغم من أن الحكام وافقوا، تحت الضغط على الطلب البريطاني إلا أنهم لم يخفوا استياءهم، إذا اعتبروا ذلك مخالفة للتقليد المتبع لفترة طويلة، حيث تركت مسؤولية محاكمة الأجانب المسلمين للشيوخ[1]. وهكذا أصبح أمر السلطة القضائية على الساحل يثير عدة مشاكل بخصوص فعالية التمثيل البريطاني على الساحل.

وعلى كل حال فقد كان التمثيل البريطاني بشكله آنذاك يعاني من الكثير من المشاكل. فلم يفتقد الضابط السياسي القدرة المثلى على التعامل مع الأمور القضائية فقط بل إن الوكيل الوطني اتهم بسوء إدارته واستغلال نفوذه تبعاً لمصالحه الشخصية. هذه الاتهامات سرعان ما أتت على البقية الباقية من ذلك النظام وأوجدت الحاجة إلى تغييره جذريا.

فخلال الأربعينيات، تعرض عبدالرزاق للنقد الدائم بسبب ممارسته الفاسدة، كتهريب ما جلب من الطعام والملابس لمساعدة سكان الساحل خلال الحرب إلى الخارج أو بيعه في السوق السوداء في الداخل. وبالرغم من أن هذه الاتهامات أدت في النهاية إلى فصل عبدالرزاق (١٩٤٥م) فإن تمسك بريطانيا بنظام الوكالة الوطنية جعلها تعين وكيلا عربيا آخر بدلا منه هو «جاسم كظماوي».

كان« كظماوي»، وهو كاتب سابق في وكالة البحرين، قد تولى المسؤولية في فترة حدثت فيها تغييرات سريعة على المستويين المحلي والبريطاني. ففي أوائل عام ١٩٤٦م نقلت الوكالة السياسية في الخليج من بوشهر على الساحل الإيراني إلى البحرين على الساحل العربي. ففي تلك الفترة كان الساحل العربي قد بدأ يكتسب أهمية سياسية واقتصادية متنامية نتيجة لاكتشاف البترول. وفي سبتمبر ١٩٤٦م قرر مجلس الوزراء البريطاني أن تتولى وزارة الخارجية البريطانية إدارة شؤون الخليج بدلا من وزارة الهند بعد الانسحاب البريطاني من الهند. وفي تلك الفترة بالذات تطلبت الأحداث المحلية على الساحل من بريطانيا التزام جانب الحذر. فالنزاع الحدودي بين إمارتي أبوظبي ودبي، خلال الأعوام ١٩٤٥م ـ ١٩٤٨م، تطور إلى حرب معلنة، وجرى القتال على الأراضي التي كان ينقب فيها عن البترول. وقد استجابت السلطات البريطانية في الخليج بسرعة للتطورات الراهنة، وأرسل المقيم السياسي في الخليج رسالة إلى وزارة الهند يطالب بضرورة رفع رتبة الضابط البريطاني على الساحل إلى درجة الوكيل، وفسر أسباب

١ - Ibid., Trucial Coast News Report No. 7 for the ending enfing 15/4/45.

ذلك بقوله :

«أصبح الوكيل السياسي في البحرين مثقلا بالأعمال بدرجة كبيرة، بحيث لا يستطيع التحرك والتحكم بشكل مناسب في هذه المنطقة الواسعة الممتدة على طول الساحل العربي. من مدخل الخليج إلى حدود قطر، وهي منطقة أصبحت مهمة جدا، وسوف تزداد أهميتها لدرجة أنه لن يكون بمقدور ما هو أقل من وكالة أن يعمل على تأمين سيطرتنا السياسية بشكل معقول»[1] واسترعى المقيم انتباه حكومته إلى المشاكل المتعلقة بالنفط والحدود الداخلية بين الإمارات التي أثارتها شركات البترول البريطانية العاملة في المنطقة. وإضافة إلى هذه الأمور ينبغي أن تستحدث بريطانيا في رأي المقيم السياسي نظاما قضائيا في الإمارات، يعطيها الحق بممارسة السلطة القضائية على البريطانيين والأجانب القاطنين على الساحل، الأمر الذي يتطلب «خدمات موظف أكثر خبرة ودراية من أولئك المعينين سابقا في الشارقة[2]. وبالفعل فمنذ عام ١٩٤٥م أخذت السلطات البريطانية في الخليج تعهدا من شيوخ الساحل، بالتنازل لها عن حق الفصل في قضايا جميع الأجانب، وبذلك حصلت بريطانيا على ذريعة للتدخل المباشر في الشؤون الداخلية للإمارات، مما يعتبر انحرافا للسياسة البريطانية التقليدية القائلة «بعدم التدخل في الشؤون المحلية» وطبيعي أن تزايد المصالح البريطانية الاقتصادية هو ما أملى على بريطانيا هذه السياسة الجديدة وكان لابد لهذه التغييرات الإدارية أن تلقي بظلالها على مركز الوكيل الوطني ودوره على الساحل.

وبالرغم من النقد المستمر لسياسة الوكيل الوطني، فقد تابعت الحكومة البريطانية الاستفادة من خدماته، حتى يحين الوقت لإلغاء منصبه نهائيا. وقد استمر كظماوي في منصبه هذا حتى عام ١٩٤٩م حينما ألقى المنصب تماما. وتولت وزارة الخارجية مسؤولية المنطقة منذ عام ١٩٤٨م من مكتب الكومنولث الذي اندمجت فيه وزارة الهند منذ أبريل ١٩٤٧م. هذه التغييرات السياسية والإدارية جعلت الوزارات المختلفة تطالب بتمثيل أعلى درجة في المنطقة يخدم بالفعل مصالحها بالإضافة إلى ذلك، فإن بريطانيا اعتبرت مسؤولة على الساحة الدولية عن رخاء الدول التي تقع تحت وصايتها. كل هذه الاعتبارات دفعت المقيم السياسي روبرت هاي (Ruppert Hay) الذي سبق أن كتب عام ١٩٤٧م إلى وزارة الهند مطالبا بتعيين موظف بريطاني، إلى القول بأنه مدرك تماما أن الوقت قد حان ليصبح لدينا وكيل سياسي على الساحل

---

١ ـ PRO, F.O., 371/61454, PR, Bushire, to the Government of I ndia, dated, 7 May 1946, No. 1820-65/8.

٢ ـ المصدر السابق.

المتصالح، لأن الوكيل السياسي في البحرين غير قادر على إنجاز مسؤولياته الحالية، خصوصا عندما يكون الضابط السياسي بعيدا عن الساحل عدة شهور في السنة ويترتب عليه بالتالي الاعتماد بالضرورة على وكيل عربي مقيم[1].

أخيرا وفي عام ١٩٤٩م عُيّن ضابط سياسي مقيم، وألغى منصب الوكيل الوطني، على أن يكون الضابط السياسي تحت الإشراف المباشر للمقيم السياسي، بدلا من الوكيل السياسي في البحرين.

وفي عام ١٩٥٢م أسس مجلس لحكام الساحل برئاسة الضابط السياسي الذي رقي في عام (١٩٥٣م) إلى مرتبة الوكيل السياسي.

الخاتمة:

يتضح من الأحداث التي سبقت أن بريطانيا استعانت بخدمات الوكيل الوطني في فترة كانت الأوضاع الداخلية في منطقة الساحل لا تسمح بفرض إدارة رسمية عليها كبقية دول الخليج، ولهذا اعتبرت بريطانيا خدمات الوكيل الوطني كافية لادارة مصالحها، خاصة وأنها كانت بحاجة إلى شخص عالم ببواطن الأمور على الساحل، وقادر على التعامل الفطري مع الشيوخ المحليين، وتسهيل المصالح البريطانية على الساحل، وكانت في بداية الأمر لا تتعدى مصالح الجالية الهندية البريطانية المقيمة على الساحل، بالإضافة إلى مراقبة تنفيذ بنود المعاهدات البريطانية مع مشيخات الساحل. وفي الوقت نفسه استفاد الوكلاء أيضا من السلطة المطلقة الممنوحة لهم، إضافة إلى غياب رقابة مباشرة على أعمالهم، فتصرفوا على النحو الذي يريدونه، أو الذي يناسب مصالحهم الشخصية في أحيان كثيرة، فتركوا بذلك بصماتهم العميقة على صنع القرار البريطاني تجاه المنطقة، وتمتعوا بالنفوذ والجاه، وارتفعت مكانتهم حتى أصبحت تضاهي مكانة الشيوخ.

ولكن منذ ثلاثينيات القرن العشرين، تغيرت الأوضاع السياسية والاقتصادية على الساحل بعد اكتشاف النفط، الأمر الذي انعكس على مكانة الوكيل الوطني وسلطته. فقد ازدادت المصالح البريطانية كماً ونوعاً، مما دعا الحكومة البريطانية إلى القيام بمراجعة شاملة لإدارتها في الساحل، وانعكس التغيير الذي أجرته على منصب الوكيل الوطني مباشرة، وأدى إلى تقليص

---

١ ـ المصدر السابق.

سلطته وصلاحياته، ثم إلى إلغاء منصبه نهائيا، والاستعاضة عنه بمنصب الوكيل السياسي البريطاني القادر على خدمة المصالح البريطانية بفعالية أكبر تتناسب مع حجم المصالح البريطانية المتنامية آنذاك.

ملحق (١)

الوكلاء الوطنيون
Residency Agents

١٨٢٣ ـ ١٩٤٩

الاسم	فترة الوكالة
رضا علي خان	١٨٢٥
ملا حسين	١٨٢٥ ـ ١٨٤٩
محمد ملا حسين	١٨٤٩ ـ ١٨٥٠
أحمد ملا حسين	١٨٥٠ ـ (طرد من المنصب)
حاجي يعقوب	١٨٥٠ ـ ١٨٦٦
حاجي عبدالرحمن بن محمد	١٨٦٦ ـ ١٨٨٠ (نقل الى لنجة)
حاجي ابوالقاسم	١٨٨٠ ـ ١٨٩٠
خان بهادر عبداللطيف بن عبدالرحمن	١٨٩٠ ـ ١٩١٩
خان بهادر عيسى بن عبداللطيف	١٩١٩ ـ ١٩٣٥
خان صاحب حسين بن حسن عماد	سبتمبر ١٩٣٥ ـ يوليو ١٩٣٦ (نائب)
خان صاحب عبدالرزاق المحمود	١٩٣٦ ـ ١٩٤٥
جاسم كاظماوي	مارس ١٩٤٥ ـ ١٩٤٩

المجلة العربية للعلوم الادارية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير سالم مرزوق الطحيح جامعة الكويت دولة الكويت

هيئة تحرير المجلة

احمد عبد الفتاح عبد الحليم	جامعة الامارات العربية المتحدة	دولة الامارات العربية المتحدة
احمد عبد الله الصباب	جامعة الملك عبد العزيز	المملكة العربية السعودية
شوقى حسين عبد الله	جامعة القاهرة	جمهورية مصر العربية
صادق محمد البسام	جامعة الكويت	دولة الكويت

* تقبل المجلة الأبحاث الاصيله والمبتكرة فى نطاق العلوم الادارية الأساسية والمجالات الأخرى ذات الصلة وذلك بما يعود بالنفع على الباحثين والممارسين فى مجال الادارة ، التمويل والاستثمار ، التسويق ، نظم المعلومات الادارية ، الاساليب الكمية فى الادارة ، الادارة الصناعية ، الادارة العامة ، المحاسبة ، الاقتصاد الادارى ، وغيرها من المجالات المرتبطة بتطوير المعرفة والممارسات الادارية.

* تخضع كافة الأبحاث المنشورة للتحكيم من قبل هيئة تحرير المجلة وإثنين أو اكثر من المتخصصين من ذوى الخبرة البحثية والمكانة العلمية المتميزة. وفى جميع الأحوال يتم التحكيم بشكل سرى ، الأمر الذى يتطلب من الباحثين عدم إظهار ما يشير الى هويتهم فى صلب البحث.

* تشمل المجلة الأبواب التالية:
  - الأبحاث .
  - التقارير العلمية التقييمية .
  - ملخصات الرسائل الجامعية .
  - الندوات والمؤتمرات .
  - الحالات العملية .

توجه المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالى:

المجلة العربية للعلوم الادارية - جامعة الكويت ص.ب ٢٨٥٥٨ الصفاة

هاتف / فاكس : ٢٥٢٨١٢١ [٩٦٥]